العلاقات المغربية - الالمانية ما بين ١٩١٢ و ١٩٥٦

الدكتورة سراب جبار
الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

تميزت علاقة المغرب مع المانيا بكونها علاقات اقتصادية اكثر منها سياسية ، تتحكم فيها الاعتبارات الاقتصادية والتجارية بالدرجة الاولى ، كما ان هذه العلاقات كانت متضاربة ، فكل طرف كان يسعى من وراء هذه العلاقات خدمة مصالحه الخاصة ، لذلك فان المانيا كانت تتخذ من المغرب وسيلة لتحقيق التوازن لسياستها وتامين مصالحها الحيوية بالمغرب .وهذا ما يفسر سرعة تخلي المانيا عن المغرب ابان توقيع معاهدة الحماية عام ١٩١٢ مع فرنسا .
تناول البحث اعطاء نبذة تاريخية عن العلاقات المغربية –الالمانية التي ترجع من عام ١٧٨٤ الى فرض الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢ كما درس البحث بالتحليل جميع العلاقات التي جمعت الحكومات الالمانية المتعاقبة مع المغرب على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي وذلك في اربع مباحث خلال الفترة ١٩١٢-١٩٦٦ والنهج الذي اتبع في البحث هو النهج التحليلي الوصفي التاريخي .

نبذة تاريخية عن العلاقات المغربية - الالمانية

إنه لمن الصعب الحديث عن العلاقة بين المغرب وألمانيا دون استحضار الأسس والمحددات التاريخية التي بنت عليها هذه العلاقات في التاريخ التي يرجعها المؤرخون إلى سنة ١٧٨٤ حين عين الإمبراطور "فريدريك الأكبر قنصلية في المغرب، إلا أن علاقات ألمانيا بالمغرب لم ترق رغم ذلك إلى المستوى الذي يمكن معه الحديث عن علاقات دبلوماسية ثنائية خلال هذه الفترة الزمنية، بل إن هذه العلاقات تكاد تكون منعدمة خاصة وأن ألمانيا كانت منشغلة آنذاك ببناء إمبراطوريتها في أوربا، كما أن صناعتها لم تكن قد وصلت إلى مرحلة متطورة تتطلب البحث عن أسواق خارجية وابتداء من سنة ١٨١٧ دعت ألمانيا إلى ضرورة فتح قنوات للتمثيل الدبلوماسي في المغرب، لكن المغرب كان ينهج آنذاك سياسة الاحتراز من القوى الأوروبية.، لم يستجيب لهذه الدعوة، الشيء الذي دفع الجانب الألماني إلى طرح الفكرة من جديد سنة ١٨٥٢. حيث قام القنصل العام الروسي المقيم في إسبانيا والبرتغال بزيارة إلى طنجة للوقوف عن كثُب على الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية التي يكتسيها المغرب بالنسبة لألمانيا،و بحث سبل إقامة تمثيل دبلوماسي ألماني في طنجة. لكن هذه المبادرة لم تلق أي تمثيل من طرف المخزن المغربي (١) مما جعل العلاقات بين البلدين إلى حدود سنة ١٨٦٩ تتسم بالغياب التام لأي تمثيل دبلوماسي. وبالتالي غياب علاقات التبادل الاقتصادي والتجاري، إلا أن التحول العميق في البنيات الإنتاجية الذي ستعرفه ألمانيا فيما بعد وتحولها من دولة زراعية إلى دولة صناعية ذات رغبة قوية في الأسواق الخارجية واليد العاملة، بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية والسياسية للمغرب المجاور للجزائر والذي كان محتل من قبل فرنسا عام ١٨٣٠كشفت للمستشار الألماني" بسمارك" أهمية ربط العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، مما جعله يبادر إلى اتخاذ قرار بفتح القنصلية الألمانية بطنجة سنة ١٨٧٢ وهو الأمر الذي أعلن عنه بصفة رسمية سنة ١٨٧٣، بمهمة تمثيل ألمانيا لدى البلاط المغربي عهد الى فون كوليتش ، وقد صادف هذا التعيين وفاة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمن مما جعل ألمانيا تؤجل إرسال قنصلها وبقائه في جبل طارق في انتظار تنصيب السلطان الحسن الأول.(٢)

وقد عرض "كوليتش" على السلطان مساعدة ألمانيا لتكوين جيش مغربي عصري وتزويده بالعتاد الحربي والقيام بإصلاحات أخرى تهم خطوط السكة الحديدية والتلغراف إلا أن ألمانيا لم تلبث أن غيرت "كولي تش" وعوضته بقنصلها العام السابق في بيروت" تيودور ويبر الذي يجيد اللغة العربية وذلك في شهرتشرين الاول في نفس السنة (١٨٧٣). وقد اهتم القنصل الألماني الجديد بتنظيم القنصلية الألمانية في طنجة وتزويدها بأطر جديدة وكتاب ومساعدين كان من أبرزهم "منصور ملحمة" السوري الجنسية الذي عاش في المغرب حوالي ربع قرن و"الحاج علي بو طالب" ابن أخت الأمير عبد القادر الجزائري، وقد تقدم السفير الجديد لتقديم السلام للسلطان في مدينة فاس صيف سنة ١٨٧٧، وقد حمل معه من الهدايا للسلطان "آلة لصنع الثلج" مما مهد حسب بعض المؤرخين للحديث عن إبرام معاهدات اقتصادية(٣)

وبصفة عامة بدأت تتزايد المصالح الألمانية بالمغرب، وبدأ المغرب بدوره يحتاج إلى بعض المواد المصنعة والمدفعية اللازمة لتسليح وتحديث جيشه، وكانت مدفعية كروب" (الألمانية) هي أشهر مدفعية في العالم في ذلك الوقت، ولقد اتصل الحسن الأول بألمانيا سنة ١٨٧٧ وأرسل الى السفير المغربي لدى المانيا "السي بن سليمان" وكلفه بالاتصال بمصانع الأسلحة الثقيلة بألمانيا، وفي نفس السنة عهد السلطان إلى (الحاج العربي بريشة) باقتناء كمية من الأسلحة من ألمانيا حيث زوده" ويبر "بقائمة عناوين المصانع الألمانية خاصة مصانع "دار كروبKrupp وبعده ابن "كروب" نفسه فيما بعد الذي زار المغرب في سنة ١٨٧٨ .
وقد هدف "بن هيمة" إلى إبرام معاهدة تجارية مع ألمانيا وإرسال بعثة عسكرية، وفي أعقاب ارسال هذا الوفد مباشرة ورد على المغرب مبعوث تجاري ألماني للوقوف على حاجيات المغرب وفي سنة ١٨٨٤ بعث السلطان "الحاج محمد بركاش" النائب السلطاني في دار النيابة الذي أصبحت تربطه بالإمبراطور الألماني علاقة صداقة قوية ـ بوزير مفوض جديد هو البارون "شارل تيستا وذلك في عام ١٨٨٥ والذي كان يعمل في السفارة الألمانية في القسطنطينية حيث كان معروفا ، وقد تم استبداله بسبب مرض منعه من متابعة نشاطه بالبارون ترافيرس في تشرين الاول عام ١٨٨٧، لكن هذا الأخير لم يطل مقامه أيضاً بالمغرب بسبب حالته الصحية حيث حل محله في حزيران ١٨٨٨ ممثل دبلوماسي جديد اسمه والدتوزون.

وبوفاة الإمبراطور "كيوم الأول" وتسلم الإمبراطور "كيوم الثاني "الحكم أرسل السلطان المولى الحسن الأول في ٢٢ كانون الثاني ١٨٨٩ بعثة دبلوماسية برئاسة عامل الشاوية عبد السلام بن رشيد الحريزي وأربعة ضباط وكاتب، وقد ساعدت هذه البعثة على مزيد من التقارب الألماني المغربي حيث صدر الإمبراطور "كيوم الثاني" أمراً بتعيين وزير مفوض جديد بطنجة في مارس ١٨٨٩ الذي كان له دور بارز في سياسة جديدة للعلاقات المغربية-الالمانية وهو السفير (تاتينباخ)، حيث وقع بفاس على الإتفاقية التجارية بين البلدين في حزيران١٨٩٠، واشرف على اقتناء المغرب من ألمانيا

ثلاثة "سفن تحمل اسم" سيدي التركي" و"الحسني" و"البشير - وقد انتهت مهمة "تاتينباخ" سنة ١٨٩٦واتى بعده "شينك " في ٢٤ نيسان عام ١٨٩٤.
وقد كانت التحرشات الفرنسية على الحدود الشرقية سبباً في البحث مرة أخرى عن مساعدة ألمانيا حيث تم إرسال بعثة إلى الإمبراطور الألماني برئاسة "المهدي المنبهي" صحبة الحاج عمر التازي" وعدد من المساعدين وقد توجت العلاقات المغربية الألمانية خلال هذه الحقبة زيارة الإمبراطور الألماني "كيوم الثاني لطنجة في ٣١ايار ١٩٠٥ إبان الجولة التي كان يعتزم القيام بها في البحر الأبيض المتوسط التي كانت تهدف إلى التعبير عن انشغال ألمانيا بالقضية المغربية وتحسيس القوى الاستعمارية بذلك خاصة مع تزايد الأطماع الفرنسية والبريطانية حول المغرب.(٤)
وقد تصاعدت الأحداث في المغرب إلى حد المناداة ببيعة المولى عبد الحفيظ (٥) بدلاً من، أخيه السلطان المولى عبد العزيز الذي أعلن عن تنازله على العرش في اب ١٩٠٨ "وقد بعث السلطان الجديد ببعثة إلى برلين برئاسة "محمد بن عزوز" بالإضافة إلى بعض المساعدين والكتاب.
وفي تموز عام ١٩١١ تحركت ألمانيا عسكرياً بإرسال سفينتها الحربية "بانثر "Panthère،الى اغادير للتشويش على فرنسا التي تدخلت بفاس بدعوى إقرار الأمن والنظام "لكن سرعان ما انسحبت ألمانيا بعد أن حصلت من فرنسا على ما كانت تريده من مطامع حيث تم التوصل إلى اتفاق تتخلى بموجبه ألمانيا عن لعب أي دور بالمغرب مقابل تعويض على حساب الكونغو والغابون محصلة بذلك على منفذ بحري لمستعمراتها في الكامرون.

وهكذا فقد تخلت ألمانيا عن المغرب وتركت فرنسا طليقة تنفرد بـه وتفـرض عليـه التوقيع على معاهدة الحماية في ٣٠ اذار ١٩١٢.

مـن هنـا نجـد ان العلاقـات الألمانيـة المغربيـة قبـل سـنة ١٩١٢ تميـزت بكونهـا علاقات اقتصادية أكثر منها سياسية، تتحكم فيها الاعتبارات الاقتصادية والتجارية بالدرجة الأولى، كما أن هذه العلاقات كانت متضاربة الأهداف، فكل طـرف كـان يسعى من وراء هذه العلاقات إلى خدمة مصالحه الخاصة، لذلك فإن ألمانيـا كانـت تتخذ المغرب وسيلة لا غاية، وسيلة لتحقيـق التـوازن لسياسـتها وتـأمين مصـالحها الحيوية بالمغرب. وقد تم التعبير بشكل مباشر عن ذلك من طـرف الدبلوماسـية الألمانية ومن طرف المسؤولين السياسيين الألمـان، وهـذا مـا يفسـر سـرعة تخلـي ألمانيا عن المغرب قبيل توقيع معاهدة الحماية مع فرنسا، ومن المؤرخين من يرى أن العلاقات بين المغـرب وألمانيـا توقفـت عنـد هـذه الفتـرة وهـذا مايجعلنـا نطـرح تساؤل مشروع وهو: كيف يمكـن الحـديث عـن العلاقـات بـين البلـدين بعـد ١٩١٢ السنة التي فرضت فيها على المغرب معاهدة حماية تنص مادتـه السادسـة علـى أن ممثلو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون يقومون وحدهم بتمثيـل المصـالح والرعايـا المغاربة في الخارج، وأن السلطان لا يمكنه أن يعقـد اتفاقـاً ذو طبيعـة دوليـة دون الحصـول مقـدماً علـى موافقـة الحكومـة الفرنسـية هـذا بالإضـافة إلـى أن التمثيـل الدبلوماسي والعلاقات الرسمية بين الدول هي مظهر من مظاهر السيادة التي تتمتع بها هذه الدول وهذا ما كان يعوز المغرب في تلك الحقبة.

لذلك سنتناول بالتحليل جميع العلاقات التي جمعت الحكومات الألمانية المتعاقبة مع المغـرب علـى المسـتوى الاقتصـادي وعلـى المسـتوى الثقـافي وعلـى المسـتوى السياسي وذلك في ثلاثة مباحث.

المبحث الاول
العلاقات السياسية المغربية - الالمانية

يمكن تقسيم العلاقات السياسية المغربية الألمانية خلال هذه الفترة إلى خمسة حقب: تاريخية حسب تنوع الحكومات الألمانية المتعاقبة، وذلك في خمسة فقرات كما يلي:

الفقرة الأولى: ألمانيا والمغرب في عهد جمهورية فيمار - .(٩ ١٩١-١٩٣٣)
الفقرة الثانية: العلاقات المغربية الألمانية خلال فترة الحكم الألماني النازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩).
الفقرة الثالثة: العلاقات المغربية الألمانية ما بين ١٩٣٩ - ١٩٤١
الفقرة الرابعة: العلاقات المغربية الألمانية ما بين ١٩٤٠ و١٩٤٥.
الفقرة الخامسة: العلاقات الغربية الألمانية ما بين ١٩٤٥ و١٩٥٦.

الفقرة الاولى :(1919-1933) ألمانيا والمغرب في عهد جمهورية فيمار
نتيجة لانهزام الإمبراطورية الألمانية في الحرب العالمية الأولى سقط النظام الملكي الذي كان قائماً في ألمانيا وانتقلت السلطة إلى الحزب الاشتراكي - الديمقراطي المعارض الذي أصدر دستوراً جديداً للبلاد في مدينة فيمار في اب ١٩١٩".
"كما أجبرت الحكومة الألمانية في مؤتمر الصلح المنعقد بباريس على توقيع معاهدة في ٢٨ حزيران ١٩١٩، وهي المعاهدة التي لقيت معارضة قوية من "فرساي "انتهت بمحاولة انقلاب عسكرية فاشلة من طرف الألمان في اذار ١٩٢٠ ضد الحكومة التي أبرمتها.
وتضمنت معاهدة "فرساي" شروطاً قاسية من بينها على الخصوص أداء تعويضات للأطراف المتضررة من الحرب، وقد أدى تأخر ألمانيا في دفع هذه التعويضات إلى احتلال القوات الفرنسية والبلجيكية لمنطقة "الرور عام ١٩٢٣وذلك للضغط على ألمانيا من أجل دفع ما تبقى في ذمتها من تعويضات مما دفع ألمانيا إلى نهج سياسة الاقتراض حتى بلغت ديونها في نيسان ١٩٢١ ما مجموعه ١٣٨ مليون مارك ذهبي.

وقد ساهمت هذه العوامل في تدهور الاقتصاد الألماني بالإضافة إلى الشعور بالإحباط والإهانة لدى الأغلبية من الألمان الشيء الذي جعل ألمانيا تغير جذرياً "سياستها الخارجية التي بدأت تكرس كل جهدها من أجل إعادة النظر في معاهدة فرساي" وشروطها المجحفة(٦).

وقد أثر هذا العامل بالإضافة إلى المنافسة القوية حول المغرب بين ألمانيا وفرنسا في شل العلاقات والأنشطة الألمانية بالمغرب. فمنذ اندلاع الحرب العالمية الأولى شجعت ألمانيا عناصر المقاومة المغربية في الشمال والجنوب ضد سلطات الحماية الفرنسية وأمدتهم بالأسلحة والعتاد، لذلك عملت فرنسا في مؤتمر "الصلح المنعقد بباريس عقب الحرب العالمية الأولى وكذلك عند توقيع معاهدة فرساي" على الحد من النفوذ الألماني الشيء الذي دفع ألمانيا إلى التنازل عن امتيازاتها المكتسبة بموجب معاهدة الجزيرة الخضراء لسنة١٩٠٦ (٧) وتنفيذاً لمقتضيات معاهدة "فرساي" أصدر السلطان المغربي ظهيراً (٨) في ١١ كانون الثاني ١٩٢٠، يقضي بعدم السماح للألمان بدخول المغرب والإقامة فيه إلا بتصريح من السلطان ويحدد الحقوق التي يتمتع بها الألمان والشركات الألمانية في المغرب، وأسند اختصاص تنفيذ هذا الظهير للمحاكم الفرنسية.

وبصفة عامة فقد اتجهت السياسة الخارجية الألمانية خلال هذه الفترة إلى استعادة الوضع الدولي لألمانيا داخل أوروبا، وكذلك إصلاح الاقتصاد الداخلي الشيء الذي يفسر فتور العلاقات المغربية الألمانية خلال هذه الفترة.

الفقرة الثانية: العلاقات المغربية الألمانية خلال فترة الحكم الألماني النازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩).

تنازعت السياسة الخارجية الألمانية - عقب وصول الحزب الوطني الاشتراكي الألماني إلى الحكم في ٣٠ حزيران ١٩٣٣ - عدة تيارات هي: تيار الاستعماريين الرجعيين المتأثرين بالأفكار القيصرية القديمة، ويسعى أنصاره إلى الهيمنة على القارة الأوروبية واستعادة المستعمرات الألمانية في ما وراء البحار والعودة إلى حدود سنة ١٩١٤.

تيار الاشتراكيين الثوريين الذين يمزجون في تصورهم للسياسة الخارجية الفكر - القومي بالفكر الاشتراكي، وقد نادى أتباع هذه التيار بفكرة "رابطة الشعوب المضطهدة" بزعامة ألمانيا.

تيار الفلاحين الراديكاليين الذي نادى بسياسة استعمارية مماثلة لسياسة ـ المحافظين مع دعوته إلى التعاون مع بريطانيا من أجل استعمار مناطق في أوروبا الشرقية.(٩)

لقد تأثر "هتلر" إذن بهذه التيارات الثلاثة في صياغتها للسياسة الخارجية الألمانية بالإضافة إلى تيارات أخرى كمقاومة "البلشفية" والعداء للسامية و"التركيز على فكرة المجال الحيوي والتفوق العرقي، لذلك فقد كان ينظر في كتابه كفاحي" إلى العرب مثل باقي الشعوب الشرقية نظرة الاحتقار لكن رغم ذلك نهجت ألمانيا النازية نفس نهج الدبلوماسية الألمانية التقليدية تجاه العرب، حيث كانت تحاول الظهور بمظهر الدولة المعادية للاستعمار مع أنها كانت تنادي بحقها في استعادة مستعمراتها التي فقدتها عقب الحرب العالمية الأولى.

وفي سنة ١٩٣٧ نددت ألمانيا بالأساليب الفرنسية لقمع الحركة الوطنية المغربية كما استطاعت الجمعيات الإسلامية في ألمانيا أن تجذب الطلبة المغاربة إليها قصد الدراسة في ألمانيا والتنسيق بين أعضاء الحركة الوطنية المغربية "محمد الوزاني(١٠)" و"مكي الناصري"(١١) و"عبد السلام بنونة" الذين تعاطفوا مع ألمانيا حيث أعرب "أحمد بلفريج"(١٢) مثلا عن ذلك إلا أن ألمانيا مع ذلك كانت تتحفظ في تقديم الدعم المباشر للحركة الوطنية لأنها كانت ترى أن مستقبل "الرايخ الألماني" يقع في شرق أوروبا وليس في جنوبها.

الفقرة الثالثة:العلاقة المغربية - الالمانية ما بين ١٩٣٩- ١٩٤١

كانت هذه العلاقات ضعيفة جداً خلال هذه الفترة في منطقة المغرب العربي عموماً وذلك بسبب الأطماع الاستعمارية الألمانية التي كانت تساند إيطاليا الفاشية كما أن ألمانيا لم تقف إلى جانب دول هذه المنطقة في مقاومتهم للاستعمار الفرنسي والإسباني والإيطالي كما فعلت في المشرق العربي. لقد كانت ألمانيا تخطط لجعل المغرب العربي جسرا بين أوربا والمستعمرات الألمانية في أفريقيا الوسطى.

وقد ظهرت الأطماع بعد توقيع الهدنة الألمانية ـ الفرنسية واحتمال قيام تعاون عسكري بين البلدين خلال سنة ١٩٤٠ و١٩٤١، كما ظهرت هذه الأطماع في المطالب الألمانية المقدمة إلى فرنسا في ٥ تموز١٩٤٠ التي تشمل الحصول على مطارات في المغرب، كما اشترطت إسبانيا على ألمانيا في مفاوضاتهما الأولى لدخول الحرب اشترطت من بين ما اشترطت توحيد المغرب تحت حمايتها وتوسيع المنطقة الصحراوية التابعة لها حتى عرض ٢٠ درجة.

كما طالبت ألمانيا بالمشاركة في استغلال الثروات الاقتصادية المغربية أثناء المفاوضات التي أسفرت عن توقيع بروتوكول باريس في ٢٨ايار ١٩٤١، وطالبت أيضاً بالتنازل عن بعض القواعد العسكرية المغربية، إلا أن ألمانيا عملت على كسب ثقة المغاربة وزعزعة ثقتهم في فرنسا وعرقلة تجنيدهم في الجيوش الفرنسية خاصة بعد انهزام هذه الأخيرة ١٩٤٠(١٣).

الفقرة الرابعة:العلاقات المغربية الالمانية ما بين ١٩٤٠و١٩٤٥

إبان الحرب العالمية الثانية وابتداء من سنة ١٩٤٢ بدات القوات الألمانية في الاندحار خاصة مع بداية إنزال الحلفاء لقواتهم في المغرب والجزائر، مما دفع بألمانيا لاحتلال تونس والنزول بها وتركيز عملها السياسي على تحريض الحركات الوطنية بالمغرب والجزائر ضد قوات الحلفاء(١٤).

إلا أن ألمانيا لم تتعاون بما فيه الكفاية مع قادة الحركة الوطنية بالمغرب حيث أبلغت وزارة الخارجية الألمانية في اب ١٩٤١ قنصلها العام في تطوان بأن السياسة الألمانية نحو المغرب تحكمها الاعتبارات التالية:

١- متطلبات سير الحرب.

٢- علاقات ألمانيا مع فرنسا وإسبانيا

٣- عدم شمول التصريح الألماني الإيطالي الصادر في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٠ المغرب.

وفي عام ١٩٤٢ أعرب القنصل الألماني في تطوان بعد ثلاثة أيام من إنزال قوات الحلفاء في المغرب عن نوايا ألمانيا تجاه المغرب، حيث رفضت الحكومة الألمانية أن تصدر بياناً بشأن استقلال المغرب على غرار البيان الذي صدر عن دولتي المحور بشأن استقلال دول المشرق العربي، وفي هذه الأثناء أبدى "الجلاوي"، باشا مراكش استعداده للتحالف مع خليفة السلطان في الريف والتعاون مع ألمانيا كما اتصل السلطان المغربي المخلوع المولى عبد العزيز بأحد ضباط الاستخبارات الألمانية في طنجة وأبلغه أن ألمانيا أصبحت تتمتع بتعاطف قوي من الشعب المغربي محفزاً إياها للخروج عن تحفظها وتصدر تصريحاً تعترف بموجبه باستقلال المغرب، وقد أكد عبد الخالق الطريس (١٥) للقنصل الألماني في تطوان في عام ١٩٤٢ استعداده للتعاون مع ألمانيا والسفر إلى برلين لتأسيس لجنة مغربية تتعاون مع الزعماء العرب المقيمين هناك ومن جهة أخرى، اتصل أحد المقربين من البلاط الملكي بالقنصل للتعرف على نوايا ألمانيا نحو المغرب، إلا أن هذا الأخير رفض تقديم أي تصريح رسمي يتضمن وعداً سياسياً بشأن استقلال المغرب.

فكما يبدو إذن اتخذت الحكومة الألمانية موقفاً صريحاً من جميع هذه المحاولات، حيث كانت ترفض الاستجابة لأي مطلب وطني يتعلق بالاعتراف باستقلال المغرب لأن ذلك يتعارض مع مصالح فرنسا وإسبانيا اللتين كانتا محور اهتمام ألمانيا وذلك بهدف كسبهما في الحرب إلى جانبها.(١٦)

الفقرة الخامسة : العلاقات المغربية الالمانية ما بين ١٩٤٥و١٩٥٦

تأثرت العلاقات المغربية الألمانية خلال هذه الفترة بإطارها السياسي العام، حيث قاد انهيار ألمانيا في الحرب العالمية الثانية إلى احتلالها وتقسيمها من قبل الحلفاء، وأقيمت سنة ١٩٤٩ جمهورية ألمانيا الاتحادية في مقابل جمهورية ألمانيا الديمقراطية في الجزء الشرقي من ألمانيا.

وهكذا فقد تطورت دبلوماسية ألمانيا الاتحادية وتعاملت مع الدول العربية، لكن قيام ألمانيا الاتحادية بالموافقة على تحمل المسؤوليات القانونية المترتبة على ألمانيا النازية ، ترك تأثيرات سلبية كبيرة على الجانب العربي. وللإشارة فإن ألمانيا لاتحادية التي قامت إثر انهيار ألمانيا النازية سنة 1949 ظلت تحت سيطرة القوى الحليفة الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وكانت حرية الحركة السياسية والقانونية للسلطة الألمانية الاتحادية محدودة جداً وخاصة ضمن مجال العمل في الشؤون السياسية الخارجية المرتبط بالقوات الحليفة.

وقد حدد "أدناور كونراد" عقب انتخابه مستشاراً اتحادياً في ايلول ١٩٤٩ في البيان الحكومي الأول لجمهورية ألمانيا الاتحادية هدفين مهمين ستعمل حكومته على تحقيقهما، وهما: الاندماج بالغرب، وإعادة توحيد ألمانيا.

كما أن سياسة عدم الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية كانت إحدى الأولويات السياسية لألمانيا الاتحادية حتى عام ١٩٦٥، وقد أقرت من أجل ذلك مبدأ يعتبر إقامة أي علاقة مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية من قبل أي دولة ثالثة بأنه عمل غير ودي ويعطي لألمانيا الاتحادية الحق في فرض عقوبات تصل إلى قطع العلاقات الديبلوماسية مع تلك الدولة الثالثة.

فكما يتضح إذن ركزت السياسة الخارجية الألمانية كل جهودها خلال هذه المرحلة من أجل إعادة تأهيل ألمانيا المقسمة، وعدم الاعتراف بألمانيا الديمقراطية. وهذا ما جعلها تنصرف عن علاقاتها مع الدول العربية عموماً والمغرب على سبيل الخصوص إلى الأمور السالفة بانشغال أعمق واهتمام أكبر، كما أن المغرب في هذه الفترة كان يصارع من أجل تحقيق استقلاله الشيء الذي اعتبرته ألمانيا يكتسي طابعاً ثانوياً ضمن الإطار العام للسياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية.(١٧)

المبحث الثاني

العلاقات الاقتصادية المغربية - الالمانية

يرجع المؤرخون تاريخ العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والمغرب إلى نهاية القرن السادس عشر، حيث بدأ التجار الألمان في زيارة المملكة المغربية ابتداء من سنة ١٦٠٥ كما أن دور التجارة الألمانية اهتمت بالمغرب وبمؤهلاته الاقتصادية في سنة ١٨٠٢ أبرمت مدينة "هامبورغ عقد لشراء الزعفران . وفي سنة ١٨٩٠ أبرمت أول اتفاقية تجارية بين الإمبراطورية الألمانية والمملكة المغربية ، حصلت بموجبها البضائع الألمانية على تخفيض في الرسوم الكمركية مقداره ١٩٪، وأنشأت ألمانيا خطاً بحرياً بين الموانئ الألمانية والموانئ المغربية، وبلغ وزن البضائع الألمانية التي يستقبلها ميناء الدار البيضاء سنة ١٨٨٥ ٣٤٪ من مجموع البضائع التي يستقبلها الميناء. كما بلغ عدد البواخر الألمانية التي ترددت على الموانئ المغربية ٢٢٢ باخرة خلال عام كما قدمت ألمانيا قرضاً للمغرب سنة ١٩٠٥ قدره ١٠ ملايين مارك، وفي سنة ١٨٩٨ حصلت ألمانيا على امتياز بناء ميناء طنجة وشاركت بقرض للحكومة المغربية ١٩٠٦ مقداره ١٠٥ ملايين مارك عام ١٩١٠ وحصلت على ١٧٪ من أسهم شركة التبغ المغربية كما بدأت الشركات الألمانية ذات الشهرة العالمية في الاهتمام بالمغرب، ونشير هنا على الخصوص مساهمة "كروب" و "مانيسمان" في ميدان المناجم وكذلك في المجال الزراعي.

وعلى صعيد التبادل التجاري واردات المغرب من ألمانيا من ٧,١ مليون فرنك سنة ١٩١٠ زادت حتى بلغت ١٨,٢ مليون فرنك سنة ١٩١٣ وبعد توقيع معاهدة الحماية بين المغرب وفرنسا في ٣٠ اذار١٩١٢ تم إقصاء ألمانيا من دائرة النفوذ والتنافس حول المغرب مما أثر بشكل ملحوظ على المعاملات التجارية والعمليات الاقتصادية بين البلدين عند بداية عهد الحماية.

لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عرفت العلاقات المغربية الألمانية قيام حركة اقتصادية شبه منتظمة تجلت في تبادل السلع بين البلدين رغم المشاكل الاقتصادية التي تعرفها ألمانيا خلال هذه الفترة والتي تجلت أساساً في نقص العملية التي أثرت على قدرة ألمانيا التصديرية، وفي المقابل أغرقت البضائع المغربية بقوة الأسواق الألمانية، ومن بين هذه البضائع الحمضيات، السردين .

لكن العلاقات المغربية الألمانية خلال هذه الفترة لم تصل بعد إلى مستوى التعاون الاقتصادي الحقيقي، حيث لم تكن هناك استثمارات بين الجانبين ولا تنقل لرؤوس

الأموال ولا تبادل للتكنولوجيا والخبرة، فقد تحددت هذه العلاقات في تبادل للتكنولوجيا والخبرة، وفي تبادل بسيط للسلع والبضائع بين الطرفين.
ومن جهة أخرى تأثرت العلاقات المغربية الألمانية بظروف الحرب ومتطلباتها، حيث اعتمدت ألمانيا على وسطاء تجاريين للتعامل مع المغرب واستغلال خيراته حيث كان يصدر المغرب ظاهرياً بضائعه إلى فرنسا، إلا أن وجهتها كانت تتحول إلى ألمانيا وحليفتها إيطاليا وذلك لتجنب الاصطدام مع المغاربة وفتح جبهة جديدة مع فرنسا في المغرب(١٨).
كما أن التحولات التي قامت بها ألمانيا لصالحها في المغرب لا تتضمنها الإحصائيات الرسمية، حيث يصعب تحديد الصادرات المباشرة إلى ألمانيا التي كانت تسيطر على السلع إما عن طريق شركات تجارية أو بعد وصولها إلى الموانئ الفرنسية.
وعند احتلال ألمانيا لفرنسا الدولة الحامية بالنسبة للمغرب خلال الحرب العالمية الثانية، تأثر المغرب سلباً بهذا الاحتلال حيث تم حرمان المغاربة من المواد الضرورية، فالشعير الموجه من المغرب إلى ألمانيا عبر فرنسا المحتلة ارتفع من ٥٨,٥٠٠ طن سنة 1939 إلى ١٣٩٥٠٠طن سنة ١٩٤١، وتراجع فيما بعد في ظرف أشهر إلى ٧٥,٥٦٣ طن سنة ١٩٤٢ بفعل الاستغلال المكثف. أما بالنسبة للمواد المعدنية فقد تراجعت من حيث الصادرات ما بين عام ١٩٤٠و ١٩٤٢، فتصدير الفوسفات والرصاص تراجع بنسبة الثلث من معدل تصديرهما قبل الحرب كما تسبب هذا الاحتلال في حدوث خسائر مباشرة وغير مباشرة نتيجة للقرارات السياسية والاقتصادية التي فرضتها ألمانيا على فرنسا مما كان له نتائج سلبية على المغرب، فقد اتخذت تدابير من طرف حكومة "فيشي" بإيحاء من ألمانيا طبقت في المغرب باعتباره جزءاً من المناطق التي تخضع للتشريع الفرنسي الجديد، وهكذا تم عزل عدد من موظفي الخدمات الاجتماعية والمؤسسات العامة لأسباب سياسية ، كما تم ترحيل حوالي ١٨٠٠عامل للعمل في ألمانيا.
وفي المجال النقدي نتج من طرف ألمانيا هروب رؤوس الأموال إلى المغرب لكنها لم تستثمر بسبب الظروف غير الملائمة، فسبب ذلك تضخماً كبيراً انتقلت معه قيمة التعامل بالأوراق النقدية من مليار فرنك في ٣٠حزيران ١٩٤٠ إلى مليارات في ٣٠ حزيران ١٩٤٢ كما نتج عن العمليات الحربية في الحرب العالمية الثانية حدوث خسائر في أملاك الدولة المغربية قدرت بـ ٦٢ مليون فرنك

وخسائر ممتلكات الخواص التي قدرت بـ ٣٥ مليون فرنك وخسائر أسطول الصيد البحري المغربي بـ ٤ مليون فرنك، بالإضافة إلى خسائر أخرى غير مباشرة تجلت في فقدان الأسواق العالمية وتوقف نمو الاقتصاد المغربي الذي انطلق بصورة جيدة قبيل اندلاع الحرب.

وبصفة عامة فقد تأثرت العلاقات المغربية الألمانية خلال هذه الفترة بظروف الحرب ومتطلباتها لذلك فإن هذه العلاقات سوف لن تتضح إلا بحصول المغرب على استقلاله سنة 1956 وإعادة ألمانيا بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، حيث تم اعادة بناء علاقات اقتصادية وتجارية بالتوقيع على اتفاقية التعاون التجاري في ١٤ نيسان ١٩٦١ التي تتجدد تلقائياً كل سنة، متبوعة باتفاقيات التعاون المالي والتقني والاقتصادي الموقعة في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٦٦ القابلة للتجديد كل خمس سنوات.

المبحث الثالث
العلاقات الثقافية المغربية - الالمانية

تمتد العلاقات المغربية الألمانية على المستوى الثقافي إلى القرن التاسع عشر، وفي سنة ١٨٥٢ حل عالم الآثار الألماني (جيرهارد) بمنطقة الريف والصويرة ومراكش، وقامت بعد ذلك عدة بعثات استكشافية سنة ١٨٦٩. وقد ساهمت هذه الزيارات بقيادة الدكتور (لينز) بالتعريف بالمغرب لدى الألمان مما جعل العلاقات بين البلدين تتوطد منذ هذه الحقبة الزمنية.

وبعد الحماية استمرت ألمانيا تتمتع نسبياً بالتعاطف من طرف الكتاب المغاربة رغم تخليها عن المغرب على المستوى الرسمي، وقد تعزز هذا الرصيد من التعاطف إبان الحرب العالمية الأولى عندما كانت ألمانيا تحارب في نفس صف العثمانيين بالإضافة إلى مساعدتها المحدودة لحركات المقاومة ضد القوات الفرنسية منها حركة محمد بن عبد الكريم الخطابي، لذلك فقد استغلت ألمانيا هذا الرصيد التاريخي للعلاقات المغربية الألمانية في دعايتها الموجهة إلى المغرب.

وهكذا فقد استطاعت برلين أن تستقطب عدداً من الزعماء العرب وضمنهم المغاربة المناهضين للاستعمار الفرنسي والإنجليزي فتكونت بذلك جالية إسلامية مهمةفي برلين كان زعيمها مغربياً اسمه عبد الوهاب ومركزها المسجد الأعظم.

كما تأسست رابطة الثقافة الإسلامية ومكتب المغرب العربي ببرلين، فبالنسبة للرابطة فقد تأسست سنة ١٩٣٣ ، وكانت منذ بداية نشاطها تضم بعض الشخصيات المغربية مثل عبد السلام بنونة، والمكي الناصري، ومحمد حسن الوزاني، كان يترأسها النمساوي "عمر رودولف فون إهرنفيلس" ومن جهة أخرى، ركزت ألمانيا اهتمامها على الجانب الإعلامي في علاقتها مع المغرب وذلك للدعاية لسياستها والتأثير بها على الأوساط المغربية ضد فرنسا، فابتداء من سنة ١٩٣٩ شرعت إذاعتي برلين وشتوتكارت في بث برامج باللغة العربية والفرنسية تجاه المغرب وشمال إفريقيا، حيث ركزت هذه البرامج على دعم السياسة الألمانية النازية وإقناع المتلقي المغربي بأن ألمانيا صديقة للإسلام والمسلمين وحثه على عدم اختيار الجبهة العسكرية المضادة لألمانيا.

وكان العراقي يونس بحري هو رئيس القسم العربي بإذاعة برلين، وهو شخصية معروفة من لدن الأوساط الوطنية المغربية، فقد سافر الى المغرب سنة ١٩٣٠ وزار كلا من فاس والرباط وسلا وتطوان وطنجة، وعند حلوله بعاصمة المنطقة

الخليفية، كان في ضيافة عبد السلام بنونة، وقد لعب يونس بحري دوراً أساسياً في ربط الصلات بين الوطنيين المغاربة وشكيب أرسلان، وكان نشاط يونس بحري بإذاعة برلين معززاً بمجهود شخصيات عربية مختلفة (٢٠).

وقد كان مفعول هذه الدعاية قوياً رغم قلة عدد أجهزة الراديو المتواجدة بالمغرب والتي لا تتجاوز ٤٦٦٠ جهازاً في سنة ١٩٣٨ الشيء الذي دفع فرنسا إلى اتخاذ تدابير صارمة قصد الحد من انتشار أجهزة الراديو في الأوساط المغربية.
وقد اتجهت الدعاية الألمانية إلى الإشادة بثورة عبد الكريم الخطابي في الريف والإدعاء بأن انتصار ألمانيا في الحرب هو انتصار للعرب والمغاربة، وأن ألمانيا ستنتقم للمغاربة من الفرنسيين وستطردهم من شمال إفريقيا.
كما استخدمت إذاعة باريس العالمية بعد استسلام فرنسا وتوقيع الهدنة معها في ٢٠تموز عام ١٩٤٠ ، حيث بدأت تذيع برامجها باللهجتين المغربية والبربرية، كما أحدثت في باريس مكتباً للدعاية متخصص في الشؤون المغربية في كانون الاول ١٩٤٠ يديره القنصل و يساعده مغربي اسمه "بوزين". وقد استخدمت ألمانيا أيضاً إبان حربها مع فرنسا المنشورات العربية والفرنسية التي كانت تقذف بها الطائرات بكميات كبيرة على جبهات القتال وعلى المدن المغربية، كما استعملت مكبرات الصوت على الجبهات لمخاطبة الجنود المغاربة في الجيش الفرنسي بالعربية وذلك لاستمالتهم إليها مبينة لهم أنها تريد السلام وتدعوهم إلى ترك الخدمة العسكرية.
ومن جهة أخرى ركزت ألمانيا على دعم وتشجيع طبع ونشر المنشورات التي تهتم بالمغرب وشمال إفريقيا عموماً، ومن أبرزها نذكر على سبيل المثال: "سينيال" و "سيكنال
فالاولى مجلة المانية واسعة الانتشار صدر عددها الأول في ١٥نيسان عام ١٩٤٠، في نفس العام تلقت وكالة "هاشين، بالدار البيضاء ١٧٠٠ نسخة من تلك المجلة الألمانية فوزعت منها ألف نسخة وبعد تدخل الإقامة العامة الفرنسية، لم تتمكن الشرطة من استرداد إلا ٣٧ نسخة من بين الألف الموزعةبالدار البيضاء، وبعد مرور نصف سنة على هذا الحجز أقدمت الإقامة العامة على إصدار أمر بمنع هذه المجلة في جميع أطراف المغرب لكن تم التراجع عن هذا المنع بتاريخ

١٧ اب ١٩٤٢ بطلب من سلطات" فيشي" أما "سيكنال" فهي الطبعة العربية لمجلة "سينيال".

٢- الجهير: مجلة شهرية يصدرها القسم العربي بإذاعة برلين، وكانت تسعى إلىا قناع قرائها بمعاداة الأنكلوساكسونيين والشيوعيين واليهود، وجلب تعاطفهم نحو ألمانيا المراد إظهارها كقوة عظمى مناصرة للإسلام والمسلمين، وقد تم منع هذه المجلة بالمغرب بتاريخ ١٩٤٢

٣- بريد الشرق: هي مجلة نصف شهرية تصدر ببرلين، كانت تولي اهتماماً كبيراً للأخبار المصورة قصد التأثير على القراء.

٤- نشرة الأخبار والمغرب العربي: وهي مجلات ألمانية تصدر بالعربية والألمانية هدفها خدمة المصالح الألمانية وتمتين العلاقات الثقافية والسياسية بين ألمانيا والدول العربية.

وخلاصة القول، فإن العلاقات المغربية الألمانية لم تتبلور بشكل واضح خلال فترة الحماية الفرنسية على المغرب، وبعد حصول هذا الأخير على استقلاله كانت ألمانيا من الدول السباقة إلى إرسال سفيرها إلى المغرب، حيث عينت ألمانيا في ٢٦ اذار ١٩٥٧ السيد(فون ديرش) سفيراً لألمانيا بالمغرب مما فتح عهداً جديداً في تاريخ العلاقات المغربية الألمانية.(٢١)

الخاتمة

تميزت العلاقات المغربية - الالمانية بما ياتي :

(١) نجد انها كانت قبل عام ١٩١٢ علاقات اقتصادية اكثر منها سياسية ، كما انها في نفس الوقت كانت متضاربة فكل طرف كان يسعى لخدمة مصالحه الخاصة . لذلك كانت المانيا تتخذ المغرب وسيلة لا غاية لتحقيق التوازن لسياستها .

(٢) تاثرت العلاقات من عام ١٩١٢-١٩٥٦ بظروف الحرب ومتطلباتها، حيث اعتمدت المانيا على وسطاء تجاريين للتعامل مع المغرب واستغلال ثرواته عن طريق عقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية بين البلدين .

(٣) شهدت هذه العلاقة خلال فترة الاستقلال انتعاشا ملموسا ، تجسدت من خلال عودة التمثيل بين البلدين .

(٤) اما عن العقات الثقافية بين البلدين ، فقد بدا منذ الاستقلال حيث عملت المانيا على ربط علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب منذ عام ١٩٥٦ وبموازاة مع ذلك شهدت هذه الفترة نشاطا ثقافيا ملحوظا .

المصادر

١- المخزن: الدولة ومحيطها المركزي (اجهزتها)
٢- محمد خير فارس: المسالة المغربية١٩٠٠-١٩١٢، دار الشرق ، ط٢ ، بيروت، ١٩٨٠،ص٥٤-٥٦
٣- المصدر نفسه ،ص٦٠-٦٣
٤- حسن الشهابي ،الملابسات الدولية وقضية الوحدة المغربية من خلال التاريخ، مجلة الوحدة، العدد الخامس عشر ،وزارة شؤون موريتانيا، ١٩٦٨، ص٣٤.
٥- هو الابن الاصغر للسلطان حسن (١٨٩٤-١٨٧٣) وقد كان من القوة والذكاء والشخصية الا انه كان ضعيفا سياسيا ولم يجد من يحسن توجيهه وينصحه.
ينظر:خيرية عبد الصاحب ،الفكر القومي في المغرب العربي ،دار الرشيد ، بغداد،١٩٨٣،ص٢٦
٦-جمال البنا ،ظهور وسقوط جمهورية فيمار،مطبعة حسان ،القاهرة،١٩٧٧،ص٤٣
٧-هي بلدة تقع على شاطئ البحر المتوسط الاسباني حيث عقد المؤتمر فيها واصبح اسمها مرتبط بواحدة من الاعمال الدبلوماسية الشهيرة في القرن العشرين
٨- الظهير : يعني مرسوم ملكي
٩- جمال البنا ، المصدر السابق
١٠- ولد في فاس واكمل دراسته في باريس عام ١٩٣٠ واشتغل سكرتيرا للامير شكيب ارسلان في جنيف وعاد الى مراكش عام ١٩٣٣ واشتغل امين عام للحركة القومية ثم لحزب الشورى والاستقلال .
ينظر:صلاح العقاد ،المغرب العربي في بداية العصور الحديثة ،مطبعة المصطفى ،مصر ،١٩٦٢،ص٣٦٢
١١-من مواليد سلا درس في القاهرة واقام في تطوان ومارس خلالها نشاطه السياسي من خلال حبه (حزب الوحدة المغربية) واستقر في طنجة الى ما بعد الاستقلال.
١٢-سياسي ورجل دولة مغربي ولد في الرباط عام ١٩٠٨ وتابع دراسته الجامعية في القاهرة،ثم اسس في باريس رابطة الطلاب المسلمين لشمال افريقيا وشارك

في تحرير مجلة المغرب وتاسيس حزب الاستقلال عام ١٩٤٣ مما كان اثر في اعتقاله وافرج عنه عام ١٩٤٦

١٣- صلاح العقاد ،العرب والحرب العالمية الثانية ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٦،ص١٥٢

١٤- نور الدين حاطوم،محاضرات عن المراحل التاريخية للقومية العربية،معهد الدراسات العربية العالية،مصر،١٩٦٣،ص٥٣

١٥- من مواليد تطوان اتم دراسته في القاهرة وتولى زعامة حزب الاصلاح ثم اصبح في لجنة تحرير المغرب العربي واندمج حزبه مع حزب الاستقلال.

١٦- روم لاندو ، محمد الخمس منذ اعتلائه عرش المغرب الى يوم وفاته ، دار الافاق العربية ، بيروت، ١٩٧٩،ص١٩-٢٠

وينظر: محمود صالح منسي، الحرب العالمية الثانية،القاهرة،١٩٨٩

١٧- عبد العظيم رمضان،تاريخ اوربا والعالم في العصر الحديث،الهيئة العامة للكتاب،القاهرة،د.ت

١٨- علي محافظة،موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥ ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٨٥،ص١٩٢

١٩- يوسف الصايغ،اقتصادات العالم العربي منذ العام ١٩٤٥، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٨٤، ص٤٤٨-٤٥٠

٢٠- المغرب، الدبلوماسية المغربية في عشر سنوات ١٩٥٦-١٩٦٦،د.ت

٢١- www.marefa.org